

حقوق الإنسان في فلسفة الثورة الفرنسية

* أحمد باسل الرفاعي

مقدمة

تحاول هذه الدراسة بيان أسس البنية العميقة للنظام الجديد الذي أقامته الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر. بل ستحاول اكتناه الأساس المبتكر لحقوق الإنسان، ثم استشراف المآل الحتمي الذي تؤول إليه هذه الحقوق عملياً بحكم الأساس ذاته الذي تنطلق منه. ولقد قادتنا التحليلات إلى أن النظام الجديد الذي أقامته ثورة ١٧٨٩م، هو في جوهره النظام القديم ذاته الذي هدمته السلطة، نظامُ السلطة المطلقة، أو نظامُ القوة الذي لم يجر هدمه في الحقيقة إلا لإعطائه صورة جديدة يتربع فيها الفرد، كل فرد من أفراد الجماعة السياسية على عرش القوة ويصبح الحقيقة الأساسية في النظام الجديد.

إن هذا النظام يقوم على سيادة الإرادة الفردية وقرينتها سيادة الإرادة العامة. ومع هذه السيادة المزدوجة لا يبقى للقانون حقيقة مستقلة بل يصبح الوسيلة التي تبتكرها القوة لتحقيق مآربها. وهكذا يدخل الفرد والجماعة في طور الالتحام الجوهري والطوعي مع السلطة التي هي هنا أعلى درجات القوة، وهو طور خطير بالنسبة إلى

* أستاذ مساعد في جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

الوضع الحقيقي والنهائي لحقوق الإنسان.

إننا أمام دكتاتورية لم نشهد لها من قبل نظيراً في التاريخ: دكتاتورية الدولة المرتكزة على الطابع المطلق للحرية الفردية وعلى الديمقراطية وسيادة الأمة والتي تحقق أغراضها بالقانون. يرتبط وضع حقوق الإنسان في ظل هذه الديكتاتورية بنوع العلاقات القائمة بين مكونات المجتمع السياسي الثلاثة: الفرد، والجماعة، والسلطة، وهي علاقات تحددها، في مجتمع سياسي معين، الأسس التي يقوم عليها. ولا يمكن أبداً أن تأخذ حقوق الإنسان وضعاً معيناً، إيجابياً أو سلبياً، بمعزل عن طبيعة الدولة، فوضعها في نظام ثيوقراطي غير وضعها في نظام ديمقراطي، ووضعها في دولة قانونية غير وضعها في دولة تسيطر فيها إرادة القابضين على السلطة.

وعلى الصعيد الدولي ترتبط حقوق الإنسان بطبيعة المجتمع الدولي ونظامه القانوني، فمصيورها في المجتمع الدولي التقليدي القائم على مبدأ السيادة غير مصيرها في مجتمع دولي ينطوي نظامه على طبيعة دستورية تقرب الدولة من شخص القانون الداخلي. وعلى سبيل المثال فإن الفرد يتمتع في نظام السوق الأوروبية المشتركة بشخصية قانونية دولية لا يتمتع بها في نظام الأمم المتحدة، ونظام السوق يزوده بالقدرة القانونية التي يدافع بها عن حقوقه دفاعاً مباشراً على الصعيد الدولي.

لقد قدمت الثورة الفرنسية التي اندلعت في العام ١٧٨٩م، والتي هي ثمرة المذهب الفردي أنموذجاً للمجتمع السياسي قائماً على تمجيد الفرد وتكريس الحرية والمساواة وبالتالي على سلطة الأمة، وكانت بذلك انتقاصاً على حق الملوك المقدس، الذي حل محل حق الفرد، وعلى سلطاتهم المطلق الذي حل محل سلطان الأمة. وسوف نرى أن قيمتها العميقة ليست في مجرد تكريس الحرية والمساواة، بل في إعطاء الحرية والمساواة مضموناً مبتكراً أصبحت معه الدولة صورة الإنسان الحر الذي يتمتع بكينونة مطلقة. ولا شك في أنها قد أقامت أنموذجاً للدولة لا عهد للإنسانية به من قبل، بل إنها قد افتتحت عالماً جديداً من الفكر، والأخلاق، والقانون، والتنظيم السياسي والدولي.

وإذا كانت جذورها أوروبية فإنها من حيث إنها تؤصل نظام المجتمع السياسي ونظام حقوق الإنسان في الطبيعة الإنسانية الواحدة التي لا تختلف بين شعب وشعب ولا بين عصر وعصر، قد كانت إيداناً بتغيرات عميقة، فكرية، وأخلاقية وقانونية، وسياسية، وعلى صعيد العالم كله. وقد سرت آثارها في أوروبا ثم امتدت إلى سائر المجتمعات التي غزتها أوروبا ووقعت تحت هيمنتها السياسية والثقافية. وهكذا ظهرت نتائج الثورة الفرنسية على صعيد المجتمعات الوطنية وأنظمتها القانونية وعلى صعيد المجتمع الدولي ونظامه القانوني،

وليدة المذهب الفردي L'individualisme^١. إنها التجلي الأقوى للروح الفردية التي حركت العالم الأوروبي منذ عصر النهضة La Renaissance والتي نمت منذ ذلك الحين في اتجاهين: اتجاه صاعد نحو جعل الفرد هو الحقيقة الجوهرية بل المطلقة، واتجاه ممتد في دائرة الجمهور. وقد وصل الاتجاهان إلى الذروة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٦ آب ١٧٨٩م، فالحرية التي يولد الناس عليها، كما تقول المادة الأولى من الإعلان، هي حرية مطلقة لا قيد عليها إلا القيد الذي يجعل الناس سواسية في التمتع بها. وفي المناقشات التي جرت في الجمعية الوطنية الفرنسية حول حرية الفكر انتصرت الروح الليبرالية التي عبر عنها ميرابو Mirabeau خطيب الثورة الفرنسية الشهير، أقوى تعبير فلا يوجد في نظره حقيقة خارجية، حقيقة مستقلة عن الوعي أو سابقة للتصور، إنما الحقيقة بنت الوعي، إنما ما يراه الفرد في داخل وعيه ويعتقده الحقيقة، ولذا فالآراء كلها صحيحها وزائفها ذات قيمة متساوية.^٢

فحرية الفكر في إعلان ١٧٨٩م هي إذاً حرية مطلقة إنما سيادة العقل الفردي La Souveraineté de La raison individuelle التي نادى بها من قبل الفيلسوف الإنكليزي جون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) الذي يُعدُّ (واضع أسس فلسفة حقوق الإنسان)^٣. وبديهي أن هذا المفهوم الليبرالي للحقيقة ينطوي على نفي كل معيار موضوعي للسلوك الفردي، فالخطأ كما يقول ميرابو له حق مساو لما للصواب من حق^٤. لا يجوز إذاً للقانون أن يتدخل في مجال الحرية الفردية، لا يجوز له أن يفرض على الفرد واجبات مسبقة تقيد حريته المطلقة. ولهذا كان إعلان ١٧٨٩م إعلان حقوق ولم يكن إعلان حقوق وواجبات، وجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية كانت تتنازعها في هذا الصدد فكرتان تذهب إحداهما إلى إصدار إعلان لجملة متوازنة من الحقوق والواجبات بينما تذهب الأخرى إلى الاكتفاء بإعلان حقوق، وظهر ذلك في صياغتين للإعلان أعدهما مكتبان متفرعان من الجمعية الوطنية، وفي لحظة معينة كادت

١ Louis Cavaré, *Le Droit International Public Positif*. (Paris: Editions A. Pedone, 1961, 2^{ème} Tome).

٢ Eugène Blum, *La Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen* (Texte avec Commentaires, Préface Par Gabriel Compayré, 2^{ème} éd. 1902. Edition: F., Alcan-Paris, et Gustave Firmin et Montane Montpellier. P.249-250.

٣ د. محمد سعيد مجنوب، "الحريات العامة وحقوق الإنسان"، جروس برس JARROUS PRESS، طرابلس - لبنان، ص ٢٦.

٤ Eugène Blum. المرجع السابق. ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

وقد أسهم سيسيس بفكره في التمهيد للثورة^٨ ثم أصبح هو وميرابو أكبر زعيمين لها في مراحلها الأولى^٩، وكان تأثيرهما عميقاً في مجرى الثورة وفي مضمون إعلان الحقوق، وسيسيس الذي وُصف بأنه روح الجمعية الوطنية هو الذي حملها على تسمية نفسها "الجمعية التأسيسية"^{١٠}. وعلى الرغم من أنه في الأصل من رجال الدين فقد دعا إلى هيمنة الدولة على الدين^{١١}. وهو أمر له دلالاته على الطبيعة المطلقة للدولة عنده. ومما يشير إلى تأثير فكر روسو وسيسيس في أعضاء الجمعية الوطنية التي أعدت ليكون دياباجة للدستور أن الجمعية الوطنية كانت منقسمة إلى حزبين: حزب الدستوريين الذي كان يدعو إلى سيادة مقيدة، وحزب الثوريين الذي كان يمثل الروح الليبرالية ويدعو إلى سيادة غير مقيدة، ومما له دلالاته في هذا الصدد أن حزب اليسار في الجمعية الوطنية كان يقول بإمكان التضحية بالدستور نفسه لمصلحة الثورة على الرغم من أنه صار باسم الأمة^{١٢}. وهكذا فإن الدستور الذي تضعه الأمة ليقيد الحكام لن يقيد الأمة نفسها التي تستطيع دائماً، كما يقول سيسيس: أن تنقض الأشكال الدستورية وتبدها.

وهكذا فإن الثورة الفرنسية التي قامت ضد السلطان المطلق للملوك قد أحلت (المواطن الحديث) الذي ولد مع إعلان ١٧٨٩م محل الملك في التمتع بالسلطان المطلق، مع فارق خطير هو أن المواطن الحديث يستمد سلطته السياسية من نفسه أو فرديته المطلقة بينما كان الملك يستمدّها من نظرية التفويض الإلهي. وبتعبير أكثر دقة فإن عمل الثورة الأساس الذي عبّر عنه إعلان الحقوق هو نقل السيادة من الملك إلى الأمة مع تجريد السيادة من كل ما كان يمكن أن يشوبها بحكم سندها القانوني القديم (نظرية التفويض الإلهي) من تأثير للدين أو الضمير، أي مع جعلها إرادة بحتة. إن المجتمع الديمقراطي الذي ولد مع إعلان ١٧٨٩م هو مجتمع من الآلهة، لأن أفرادَه ينحون منحى الآلهة في تقرير الحقيقة وفي اتخاذ القرار.

ونستطيع في ضوء ما تقدم أن نرى مدى دقة الوصف الذي يقدمه جابريل كومباريرة

٨ المرجع السابق، ٢٢٢-٢٢٤.

٩ د. لويس عوض، الثورة الفرنسية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) ص ٩٩.

١٠ Encyclopedie du 19^{ème} Siècle. Tome 22. P. 442-424.

١١ الثورة الفرنسية، مرجع سابق، ص ١٠٠.

١٢ المرجع السابق. Encyclopedie du 19^{ème} Siècle. Tome 21. P.339.

الخضوع، خضوعه للملكية المطلقة وخضوعه للكنيسة، وكتاتهما سلطتان مطلقتان سيطرتا على الشعوب الأوروبية خلال قرون عديدة، وقد سميت "ثورة الفقهاء" *révolution des juristes* وهي تسمية تشير بلا ريب إلى أنها كانت في مرحلتها الأصلية حدثاً قانونياً حاسماً، وإلى أن العنف طارئ عليها. والكيفية التي وقع بها ذلك الحدث الفذ تستوجب الوقوف عندها قليلاً لما تحمله من دلالة بالغة الأهمية:

كان البرلمان الفرنسي في عهد الملكية طبقي التكوين أي مكوّناً من ممثلي طبقات مكوّناً المجتمع هي طبقات هي طبقة رجال الدين بالدرجة الأولى وطبقة النبلاء الأرستقراطية الإقطاعية بالدرجة الثانية، وطبقة العامة أو الطبقة الثالثة التي هي الشعب ومن ينتمي إليه من الفئات البرجوازية والصناعيين وأصحاب المهن الحرة، وهي فئات كانت تتطلع إلى إعلان الحريات وممارستها في إطار ديمقراطي يضمن بقاءها^{١٧}. والطبقة الثالثة كانت الطبقة المسحوقة وصاحبة المصلحة في الثورة. حيث تساءل عنها سيبس: ما الطبقة الثالثة؟ وأجاب: كل شيء، وتساءل: ما وضعها في النظام السياسي حتى الآن؟ وأجاب: لا شيء؛ وتساءل أيضاً: ماذا تطلب؟ وأجاب: أن تصبح شيئاً؛ وأضاف: الطبقة الثالثة هي أمة كاملة^{١٨}. وقد أجريت انتخابات آخر برلمان في عهد ما قبل الثورة، بأمر من الملك لويس السادس عشر، في إبريل (نيسان) ١٧٨٩م. (وفي اجتماع ٦ مايو ١٧٨٩م قرر نواب "الطبقة الثالثة" أن يكون اسمهم الجديد "جمعية العموم" أو "مجلس العموم" *Commune* أسوة بمجلس العموم البريطاني، بدلاً من "الطبقة الثالثة". ولكنهم عادوا في اجتماع ١٧ يونيو ١٧٨٩م ورفضوا مبدأ الفصل بين طبقات المجتمع وأعلنوا أن اسم البرلمان الجديد ليس "مجلس الطبقات" *Etats Généraux* ولكن "الجمعية الوطنية" (*Assemblée Nationale*).^{١٩}

ومن المناسب أن نلاحظ أن عدد نواب الطبقة الثالثة كان في يوم افتتاح البرلمان ٤ مايو (مايس) ١٧٨٩م، خمسمائة وخمسين بينهم أكثر من ثلاثمائة من رجال القانون من

١٧ الثورة الفرنسية، مرجع سابق، ص ٣٠. د. محمد سعيد مجذوب. المرجع السابق. ص ٤٥ و ٤٤.

١٨ الثورة الفرنسية، مرجع سابق، ص ٩٦.

١٩ المرجع السابق. ص ٣٢.

ثورة أوروبية على رأسها فرنسا^{٢٣}. بل وصفها بعضهم بأنها ثورة أطلسية atlantique أو غربية^{٢٤}.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى الوشيجة العميقة بين إعلان الحقوق الفرنسي وإعلانات الحقوق الأمريكية التي توجت كفاح المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة للاستقلال عن التاج البريطاني في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. من هذه الإعلانات إعلان الحقوق الذي اعتمده دولة فرجينيا مقدمة لدستورها في ١٢ حزيران ١٧٧٦م. وقد نصت المادة الأولى منه على أن البشر متساوون بطبيعتهم في الحرية والاستقلال، وأهم يتمتعون بحقوق طبيعية غير قابلة للتنازل؛ وقد تكامل هذا المبدأ الأساس الأول مع مبدأ السيادة الوطنية والنظام الانتخابي ومبدأ فصل السلطات. على أن أكبر تلك الإعلانات بلا شك هو إعلان الاستقلال الصادر في ٤ تموز ١٧٧٦م، تلك الوثيقة التاريخية التي أعدها الزعيم والمفكر الأمريكي الكبير توماس جيفرسون. ويتلخص ذلك الإعلان التاريخي في أن الحرية والمساواة حقان طبيعيان وأن المجتمع السياسي تكوّن بالاتفاق بين الأفراد لتأمين حرياتهم، وهو كما رأينا في إعلان فرجينيا يؤكد على سيادة الشعب.

وكان جيفرسون يسعى إلى تضمين وثيقة الاستقلال مشروعه لمنع استيراد العبيد ومكافحة تجارة الرقيق، ولكن المعارضة الشديدة التي لقيها أدت إلى حذفه من الوثيقة. وكان يكافح أيضاً لتأمين الحرية الدينية وإنهاء الاضطهاد الذي كانت تمارسه الكنيسة، ووضع قانونه الخاص للفصل بين الدولة والكنيسة^{٢٥}. وبعد برهة من الزمن لا تتجاوز ثلاثة عشر عاماً صدر الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن متضمناً المبادئ ذاتها. فقد نصت المادة الأولى على مبدأ الحرية الطبيعية ومبدأ المساواة، وترجمتها المادة الثالثة بالنص على مبدأ سيادة الأمة، وجاءت المادة السادسة عشرة لتتوج هذه المبادئ الثلاثة بمبدأ الفصل بين السلطات، وكما رأينا في إعلان الاستقلال الأمريكي الصادر في ١٧٧٦م، فإن إعلان الحقوق الفرنسي نص على أن هدف المجتمع السياسي هو الحفاظ

٢٣ Lucien Genet, *Révolution-Empire 1789-1815* (Paris: Masson et Cie, 1975, 2^{ème} éd, collection : Histoire contemporaine généralr). P. 7.

٢٤ المرجع السابق. ص ٧ - ٨.

٢٥ عندما دخلوا التاريخ، ترجمة ناصر الدين الشاشبي (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨) ص ١٥٦.

وفي كونهم كائنات عاقلة وفي تمييزهم المشترك بين الخير والشر. وفي تحديد مصدر هذا القانون الطبيعي قال شيشرون: إنه نابع من العناية الربانية ومن الطبيعة البشرية العاقلة؛ إنه قانون العقل الصحيح. لكنه قال أيضاً: إن الإنسان هو المصدر الأول لفكرة العدل، وأرجح القوانين إلى التمييز المتأصل في طبيعته بين الخير والشر. وهكذا يبدو الميل عند شيشرون إلى اعتبار العقل مرجعاً أصلياً لمعرفة القانون الطبيعي، على الرغم من المسحة الميتافيزيقية التي يخلعها على هذا القانون. وكما تلقى فقهاء الرومان فكرة القانون الطبيعي من فلاسفة الإغريق، فإن الأوروبيين تلقوا من شيشرون في القانون الطبيعي وأصبحت عندهم على مدى قرون سلاحاً لمقارعة الاستبداد والدعوة إلى الحرية والمساواة. وإذا كان واضحاً أن هذه النظرية قد وجهت الفكر الأوروبي نحو تدعيم حرية الفرد وذاتيته فإننا نستطيع أن نقول إنها أسهمت في دفع هذا الفكر في الاتجاه المؤدي إلى تكريس سيادة العقل الفردي.

هذا الاتجاه إلى تكريس سيادة العقل سوف يتلقى في القرن الخامس الميلادي دفعة قوية على يد القديس أوغسطين Saint Augustin صاحب (مدينة الله La Cité de Dieu) و(سلطة النوع الإنساني L'autorité du genre humain) والذي عرف الوجود بأنه ظاهرة وعي Phénomène de la Conscience. وواضح أن القديس أوغسطين أعطى الوعي أولوية تجعل منه، وهو من أوائل فلاسفة المسيحية الكبار، رائد المذهب العقلاني في التاريخ الأوروبي، إنه كما يقول كوستاس بابويانو Kostas Papoiannou^{٢٨}، الجدل الأعلى لهيجل Hegel، وهيجل (١٧٧٠م - ١٨٣١م) القائل: "إن الدولة هي التجسد الواقعي للفكرة المطلقة. وفي قلب العصر الوسيط تطالعنا في أوساط رهبان الكنيسة النزعات التي سوف تطبع العصر الحديث، وهي العقلانية والليبرالية والفردية التي حاولت الكنيسة دون جدوى قمع هذه النزعات فنجم عنها في أوساط الرهبان تصور للأخلاق متحرر من القانون الديني.

وتسلمنا هذه المرحلة القلقة من مراحل العصر الوسيط إلى رمز كبير من رموز الكاثوليكية في القرن الثالث عشر (أواخر العصر الوسيط)، إلى القديس توماس الأكويني Saint Thomas D'aquin (١٢٢٦م - ١٢٧٤م) الذي يعرف الإنسان بأنه من حيث الجوهر عقل L'homme est essentiellement raison والذي يكرّس الفرد على ما

إنزال (المطلق) من علوه الميتافيزيقي وجعله في هذه الإنسانية التي وصفها الفيلسوف الألماني فيورباخ Feuerbach بأنها الإنسانية التي تتغذى من نفسها من لحمها ودمها.^{٣٢}

هذا الاتجاه الذي يخرج الفرد من حالة الخضوع للمبدأ الميتافيزيقي وللسلطة الروحية التي تحكم باسمه ويدفعه إلى حالة الحرية المطلقة حيث يتحد مع العالم المادي يقود طبيعياً إلى نتيجة حتمية هي خضوع الفرد للدولة بوصفها واقعاً مادياً ضخماً ومسيطرأً؛ وهو خضوع طوعي يجعله والدولة شيئاً واحداً ويخلع على الدولة صفة المطلق. أي أن الفرد والدولة يصبحان صورتين للقوة مندجتين: أولاهما في أخرهما على أن أولاهما قوة خاضعة إلى حد التلاشي في الأخرى بينما الأخرى قوة مسيطرة إلى حد أن تكون لها للأولى.

لقد عرّف المفكر الألماني Treitschke الدولة بأنها "قوة" L'Etat est force^{٣٣}، وعرّف هيجل الدولة بأنها "المطلق"، وفي نظر الفقيه الفرنسي العميد ديكي Duguit فإن جوهر الدولة يكمن في فرق القوة بين الحكام والمحكومين^{٣٤}، أما كانت Kant فقد أصل القانون، الذي هو نظام حياة الدولة في القوة. ومن هنا قول الفقيه الألماني إهرنك - Ilhering: "إن غياب القوى المادية هو الخطيئة القاتلة للدولة"^{٣٥}. لأن القوة المادية ليست أداة لقمع حالات الخروج على نظام الدولة فحسب. ولكنها القاعدة العامة لنظام الدولة وإكسير حياتها.

ونستطيع أيضاً أن نرى ما في تيار الإنسانية هذا من قوة اندفاع نحو تحطيم القوالب التقليدية للعقل والحياة والدولة: إنه تيار يتغذى على تكريس إرادة القوة في الفرد والدولة على السواء. وقد وصل هذا التيار مع رينيه ديكرت Rene Descartes في القرن السادس عشر إلى لحظة التحطيم الجذري لهذه القوالب التقليدية عندما أطلق قولته المشهورة: "أنا أفكر، إذاً أنا موجود"؛ وهكذا هدم ديكرت جميع الحقائق أو وفق لغته أحلام العالم الموضوعي، ونهضت من بين ركام الحقائق المنهارة هذه الأنا التي تتكلم

٣٢ Auguste Etcheverry S. J. *Le Conflit actuel des humanismes* (Paris: Bibliothèque de Philosophie Contemporaine-Morale et Valeur. Presses Universitaires de France. 1955) P. 187.

٣٣ Charles Rousseau. *Droit Public International* (Paris: Tome II, Les Sujets de Droit, 1974) P. 14.

٣٤ المرجع السابق. ص ١٤.

٣٥ المرجع السابق. ص ١٤.

السيادة هو الجماعة نفسها وتصبح هي مصدر السلطة والقانون. ونستطيع أن نرى هذا التحول العميق عندما نقارن بين مفهوم جون لوك وبين مفهوم جان جاك روسو لصاحب السيادة في نظريتهما عن العقد الاجتماعي.

فالعقد الاجتماعي عند لوك ينعقد بين طرفين أحدهما الجماعة، والثاني فرد يصبح بمقتضى العقد صاحب السيادة، وهذا العقد ينشئ حقوقاً وواجبات متبادلة بين طرفيه بحيث تكون سلطة صاحب السيادة نسبية خاضعة لشروط معينة تتحكم في نشوئها وفي بقائها. أما العقد الاجتماعي عند روسو فإنه عقد ترمه الجماعة مع نفسها وتصبح بمقتضاه هي صاحبة السيادة وتكون سلطتها بطبيعة الحال مطلقة، إن حصيلة العقد الاجتماعي هي ما أسماه روسو سيادة الإرادة العامة^{٣٨}. إن انهيار ثنائية العقل والحقيقة على يد ديكارت، أي صيرورة الحقيقة فكرة العقل ذاتها، قد أذن بالهيار ثنائية الإنسان والدولة وصيرورة الفرد، وبالتالي الأمة، جوهر الدولة وحقيقتها النهائية. وإن هذه الأحادية العقلية والسياسية التي هي روح العصر الحديث هي الطور الأخير الذي أصبحت تسير نحوه الدولة سيراً تصاعدت التنوير حيث ظهر جيل جديد متشبع المذهب الفردي. وفي طورها الأخير هذا سوف تنقطع الدولة الحديثة عن جذورها الميتافيزيقية ولا يبقى للسلطة الروحية وجود في حياة المجتمع السياسي الذي يصفه كانت بأنه يأخذ جذوره من نفسه، فمحل سيادة الملك المستندة إلى نظرية الحق الإلهي تحل سيادة الأمة التي تجدها في نفسها أي في الحق الطبيعي المطلق الذي يحل الفرد لا محل الملك فحسب، بل محل الله ويجعل سيادة الإرادة العامة التي تحدث عنها روسو بديلاً عن الإرادة الإلهية المطلقة.

إن هذا الطور الأخير هو طور علمانية الدولة La Laïcité de L'Etat التي سوف تكرسها الثورة الفرنسية في إعلان ١٧٨٩م والتي أقامها ميرابو في مناقشات الجمعية الوطنية على أساس من الطبيعة المطلقة للوعي الفردي وفي هذا الصدد يقول Gabriel Compayré: "إنه لا يوجد ظل للميتافيزيقيا في إعلان معتقد سياسي"، مدافعاً عن إعلان الحقوق ضد أولئك الذين كانوا يحتجون على عقلانية المطلقة أو طابعه المادي.^{٣٩}

٣٨ الحريات العامة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٨.

٣٩ انظر مقدمة Gabriel Compayré لكتاب Eugène Blum المشار إليه سابقاً، ص xxiii و xxii.

للحرية الفردية لا حاكم عليها، إنه مأمور لا أمر، مأمور بأن يؤدي في خدمتها مهمة ليس له أن يتجاوزها، وهذه المهمة المحصورة قد بيّنتها المادة الخامسة: (ليس للقانون الحق في أن يمنع غير الأعمال الضارة بالمجتمع).

ولا نستطيع أن نُغفل التناقض الظاهري والجذري بين هذا المفهوم الليبرالي للحرية وبين مفهوم الحرية في نظرية القانون الطبيعي التي انطلق منها المذهب الفردي، وهو المذهب الذي على أساس منه قامت الثورة الفرنسية. فالخضوع للقانون هو قوام الحرية عند شيشرون الذي كانت نظريته في القانون الطبيعي منطلقاً لتطور فكري وسياسي دام قرناً في أوروبا؛ وموقف شيشرون في هذا الشأن موقف جذري إذ يقول: "إننا عبيد للقانون لكي نكون أحراراً"؛ وبديهي أن القانون الذي يعنيه هو القانون الطبيعي أي القانون القائم بنفسه السابق للإرادة والذي يقرر للإرادة ما ينبغي أن تتجه إليه؛ والحرية التي يعنها هي إذاً حرية أخلاقية قائمة على ثنائية المثال المجرد والإرادة البشرية. وهكذا نستطيع أن نرى أن المذهب الفردي في طوره الراديكالي الذي أفرز الثورة الفرنسية قد تنكر لأصله التاريخي الذي انحدر منه بأن جرد الحرية من طابعها المعياري وأفقدتها عمقها الأخلاقي وجعلها إرادة محضة بعد أن كان جوهرها القانون.

ينبغي إذاً تعريف الحرية التي كرسها الإعلان بأنها إرادة النفس الحسية بالمعنى المطلق لهذا التعبير. وهكذا نصل إلى الفلسفة النهائية لوضعي الإعلان: حقيقة الإنسان تكمن في نفسه الحسية؛ أي أن جوهر الإنسان هو المادة، والروح ليست حقيقة مستقلة عن الجسد. وقد رأينا آنفاً أن الذين أخذوا على الإعلان عقلانيته المطلقة قد وصموه أيضاً بالمادية. ويمكن أن نرى أن الثورة الفرنسية (١٧٨٩م) والثورة البلشفية التي نشبت في روسيا في ١٩٧١م تشتركان في رؤيتهما المادية للإنسان وأنها في هذه الرؤية المشتركة ثمرة تطور عقلي متشابه مرت به عائلة الشعوب الأوروبية. الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع السياسي هو في فلسفة الثورة الفرنسية، حيوان سياسي، وفي هذا يلتقي فكر الثورة مع الفكر الإغريقي القديم.

والحقيقة القانونية التي تقرها الإرادة العامة، كما تنص عليه المادة السادسة من الإعلان تنحذر إذاً في غرائز هذا الحيوان السياسي. ولا محل إذاً للدين في حياة المجتمع السياسي الذي أقامته الثورة. ومعنى سوء الفهم بل من السطحية أن نتوهم أن علمانية الدولة التي كرسها الإعلان تقتصر على فصل الدولة عن الكنيسة؛ إنها لا تطرد السلطة الروحية ووحدها من حياة

الذي ينكر هذه الحقوق. وقال أيضاً في التقرير نفسه: نحن نريد أن نحقق عهدود الطبيعة لبني الإنسان.^{٤٣}

لكن دعوته الصريحة إلى إدخال الدين في حياة الدولة جاءت في تقريره المشهور الذي كتبه في ٧ مايو/مايس ١٧٩٤م، وسماه تقريراً عن العلاقة بين الدين والأفكار والمبادئ الجمهورية واستعرض فيه التقدم من حكم الجريمة إلى حكم الفضيلة قائلاً: (من ذا الذي فوضكم أن تعلنوا للناس أنه ليس هناك شيء إلهي؟ وماذا يستفيد الإنسان لو اقتنع بأن قوة عمياء تسيطر على مقدراته وتضرب عشوائياً في كل اتجاه: أنا بالفضيلة وأنا بالجريمة؟ أو أن روح الإنسان مجرد بخار خفيف يتبدد عند فتحة القبر؟ وهل فكرة تلاشي الإنسان ستوحي له بأشياء أشد نقاءً من فكرة خلوده؟ ... هل ستزيد من صلابته في مواجهة الطغيان أو تعمق اجتهاره للملذات أو للموت؟ ... حتى القول بوجود الله وخلود الروح سيكون أجمل ما ابتكره عقل الإنسان ...

والخلاصة: يجب أن يعلن المؤتمر الوطني أن الشعب الفرنسي يعترف بوجود الكائن الأسمى و بخلود الروح ويجيز ديانة مقامة من الدولة على هذا الأساس)^{٤٤}. كان رجل مثل هذا خطراً على النظام الجديد يوشك أن يصيبه في المقتل لا سيما أنه راح يندد بالإلحاد؛ فكان لا بد من التخلص منه، وقد تم إعدامه على المقصلة في ٢٧ يوليو/تموز ١٧٩٤م. ولو قدر له أن يبقى لتغير وجه فرنسا الجديدة ومن ورائها وجه التاريخ الحديث والمعاصر الذي حدث الثورة الفرنسية اتجاهه.

المطلب الثاني: من حرية الفرد إلى طغيان الدولة

إن الوحدة التكوينية للمجتمع السياسي الجديد، أي الفرد، لها إذاً صفتان: فهي تتصف في ظاهرها بالقوة من حيث أن ماهيتها إرادة مطلقة تقرر الحقيقة وتقرر شكل السلوك كما تشاء، وهي تتصف في حقيقتها العميقة بالضعف من حيث إنها تخضع تحت استبداد الغريزة الحسية أي تخضع في استسلام للواقع المادي ولا سيما للدولة التي هي أقوى صور هذا الواقع وأشدّها تأثيراً في الفرد من حيث امتلاك الدولة لإرادة السيطرة التي لا تتوفر لسواها. إن الحرية الفردية المطلقة في إعلان ١٧٨٩م هي في التحليل

٤٣ نفسه، ص ٢٣٨ و٢٣٩.

٤٤ نفسه، ص ٢٤٠ و٢٤١.

جوهرى أصيل تصبح الحقوق والحريات حصوناً بلا أبواب تمنع اقتحامها. ~~فأقول أمره إلى أن يفقد حريته الداخلية كلما أوغل في التمتع بحريته المطلقة حتى يصبح هو والسلطة شيئاً واحداً ويفقد حياتها كل استقلال حقيقي يكفل تحركه للدفاع عن الحقوق والحريات وعن القانون الذي يكفلها، وربما تضمن من القانون نفسه تبريرات لتصرفات السلطة الالقانونية. والسلطة الديمقراطية يزول أمرها إلى أن تفقد كل خصوص حقيقي للقانون وتصبح قوة تحتية وراء نوب القانون قوة قانونية المظهر السياسية الجوهرية تضرب في كل اتجاه وتذهب أنا مع الحقوق والحريات، وأنا ضدها وتختل من القانون نفسه ذرائع لتصرفاتها الالقانونية.~~

لقد اعتبر إعلان حقوق الإنسان والمواطن وثيقة ميلاد المواطن الحديث لكن أليس بفتح الباب عملياً لطغيان السلطة من ناحية والانحلال الإرادة العامة من ناحية أخرى أصبح وثيقة لإعدام الحريات تحت شعار تمجيدها؟! والمسار الفعلي الذي اتخذته الثورة الفرنسية يقدم الجواب على هذا التساؤل، فقد انتهى إلى خروجها على منطلق إعلان الحقوق نفسه. بل إن المرحلة الأولى من تاريخها قد انطوت على ما ينذر بهذا المصير. فقد رأينا من قبل (المبحث الأول- المطلب الأول: صلة الثورة بالمذهب الفردي) أن حزب اليسار في الجمعية الوطنية الجيروندي *les Jirondins*، ذهب إلى إمكانية التضحية بالدستور لمصلحة الثورة على الرغم من أنه صادر باسم الأمة.

ولا شك في أن هذا الموقف يفتح الباب لانحراف السلطة إذا لم تكن الإرادة العامة على درجة من اليقظة تكفي لصيانة خياراتها الدستورية. وقد سارت الثورة بعد ذلك بتأثير هذه الليبرالية المتطرفة في طريق الانفصال عن إرادة الأمة؛ تمثل هذا الانفصال في حل الجمعية الوطنية التي على يدها قامت الثورة والتي بفضلها اندمجت طبقات المجتمع الفرنسي الثلاثة الممثلة في مجلس الطبقات في كيان واحد هو الأمة الفرنسية التي كانت الجمعية الوطنية مرآتها الصادقة، وتمثل هذا الانفصال أيضاً في إقامة الكوميون الثوري *La Commune* الذي حكم الحياة السياسية نحو عامين هما عهد الإرهاب والمذابح والاعدامات بالجملة، وازداد دخول الشارع الفرنسي طرفاً في الأحداث من إشاعة الفوضى وتضييع صوت الإرادة العامة، ويكفي للتدليل على تنكر الثورة لأصلها الذي قامت عليه أن المؤتمر الوطني الذي حاكم الملك قد رفض مبدأ الرجوع إلى الأمة في أمر إدانة الملك بعد أن طالب الجيروندي *Les Jirondins*، وهم من أعضاء الجمعية الوطنية،

الخامسة. هذا النص يتكامل مع نص المادة السادسة التي تقول إن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة. وهكذا فإن الإعلان يجعل القانون خاضعاً في الأصل لمعيار تفرضه عليه الإرادة، بدلاً من أن يكون هو المعيار الأول الذي يعين للإرادة اتجاهها وخياراتها. القانون في الديمقراطية الليبرالية الحديثة التي افتتح الإعلان عهداً هو من الناحية الأساسية القانون المحكوم لا الحاكم، القانون الذي لا يتمتع بالسلطة الأولى بل يأخذ موقعه تحت الإرادة العامة التي تتمتع هي بالسلطة الأولى أو العليا، أي هو النظام الذي تضعه القوة لتحقيق به مآربها. وكون القوة هي قوة الجماعة لا قوة فرد أو طبقة أو طائفة لا يعطي القانون وصفاً آخر، فالقوة هي القوة.

ومن الناحية الجوهرية، إذاً فإن موقع القانون هو نفسه في النظام القديم الذي فوضته الثورة وفي النظام الجديد الذي أقامته. بل إن موقع القانون قد أصبح مطبوعاً أكثر من ذي قبل بطابع التبعية في النظام الجديد الذي حرر القوة تحريراً كاملاً إذ فصل السلطة عن جذورها الميتافيزيقية وردها جوهرياً إلى الأمة (المادة الثالثة من الإعلان). وهكذا تتبدد فكرة سيادة القانون أو أولوية القانون التي تتغنى بها الديمقراطية الليبرالية الحديثة ولا يبقى منها إلا شعار وهمي بغير محتوى حقيقي.

وإذا جاز لنا أن نتحدث عن أولوية القانون في النظرية الليبرالية فإنما هي أولوية نسبية لا مطلقة، وهذه الأولوية هي بلا شك شيء آخر غير السيادة التي هي أولوية مطلقة ولا يمكن تصورهما غير ذلك. ولا شك في أن الاكتفاء بالنظر إلى الوجه القانوني المباشر للديمقراطية الليبرالية الحديثة وعدم إمعان النظر فيما وراء هذا الوجه الظاهر من سلطان مطلق للإرادة هو الذي يفسر وقوع الكثيرين تحت وهم سيادة القانون، بتعبير آخر فإن سيادة الأمة التي نصت عليها المادة الثالثة من الإعلان، أو سيادة الإرادة العامة بتعبير جان جاك روسو، تنقض سيادة القانون وتحيلها وهماً خطيراً لأنه وهم يُلبسُ حكم القوة ثوب القانون. وسيادة الدولة التي تركز على سيادة الأمة تتناقض تناقضاً أشد وأكثر جذرية مع سيادة القانون لأنهما في التحليل الأخير هي السلطة العليا للحكام أنفسهم. وقد أشار شارل روسو

Charles Rousseau في تحليله لظاهرة الدولة إلى هذا التناقض قائلاً: إن السيادة فكرة مضادة بعمق للقانون l'autorité est une notion foncièrement anti-juridique. ٤٩

التي اختفت العوامل المعارضة لها واستغرقت فيها وأصبحت توابع لها القوة القائمة على (تدجين) الإنسان وقتل حيويته الروحية وعلى تبعية القانون وفقده استقلاله الجوهري. ومن هنا نستطيع أن نرى بوضوح أن كل يقظة روحية هي خطر على الدولة الجديدة، وقد رأينا ما فعلته الثورة الفرنسية بواحد من أكبر رجالها وهو روبسبير الذي دفع غالباً ثمن إيمانه بخلود الروح وبحكم الفضيلة ودعوته إلى الاعتراف بوجود الخالق وإقامة ديانة رسمية على هذا الأساس. ونستطيع من المنظور ذاته أن نرى أن كل فكرة عن القانون تردده إلى أسس مستقلة عن الإرادة وإلى مبادئ أولية هي خطر على الدولة الجديدة ودكتاتوريتها وإيدان بانتهاء حكم القوة.

إن انتشار الديمقراطية الليبرالية التي جاءت بها الثورة الفرنسية في أنحاء أوروبا كان إذاً هو زحف هذه الدكتاتورية الجديدة المُقنَّعة بسيادة الأمة وبحكم المؤسسات والقانون، كان هو زحف القوة في صورتها النهائية، صورتها الديمقراطية وفي ثوبها الزاهي القشيب الذي فتن الأبصار. وهكذا كانت أهازيج انتصار الثورة الفرنسية هي نفسها نواقيس الخطر الذي يتهدد مستقبل الإنسان والمواطن في أوروبا. أليس ذلك بعض ما عناه بيت Pitt أحد رجال الحكم في بريطانيا، عندما صاح محذراً: "إنها قضية حياة أو موت للحضارة... لسلام أوروبا والمجتمع المدني"؟^{٥٠} إن المأزق الراهن لهذه الحقوق يصدق النذر التي كانت تحملها البشائر، وهو مأزق يصفه جان مورانج بقوله: "إنه عندما نتحدث عن أزمة الحريات في أوروبا الغربية ننسى بسرعة أن شخصاً واحداً من ستة يحظى اليوم بفرصة العيش ضمن إطار الديمقراطية الليبرالية".^{٥١}

ولقد كشفت قضية المفكر الفرنسي روجيه غارودي Roger Garaudy أزمة الحرية في مواطن الليبرالية الأصلى حيث مجد الفرد تمجيداً جعل منه مصدر السلطة والقانون. فهذا المفكر سيق إلى ساحة القضاء بسبب موقف فكري أتخذه وبسبب ما قدمه من أدلة علمية على واقعة من وقائع التاريخ المعاصر. وبصرف النظر عن كل ما يمكن أن

٥٠. Histoire Générale des Civilisations. المرجع السابق الإشارة إليه. (رقم ١٤ أعلاه).

٥١. جان مورانج، الحريات العامة، ترجمة وجيه البعيني (بيروت، باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٩) ص ١٣. ذكره رضوان زيادة في بحثه الموسوم: "الإسلاميون وحقوق الإنسان: إشكالية الخصوصية والعالمية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٢، العدد ٢٣٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨م) ص ١١٠ (موضع الإشارة إلى جان مورانج)، ص ١٢٣ (موضع الاقتباس منه).

الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي جعلت شعوب أمريكا الوسطى تغرق في الدماء وفي حملات الإبادة الجماعية.^{٥٣}

وروح القوة هي نفسها التي تشرف اليوم على أكبر حملة للإبادة الجماعية عرفها التاريخ الإنساني هي حملة الحصار المفروض منذ ثماني سنوات على الشعب العراقي ذلك الحصار الذي تقف وراءه الولايات المتحدة الأمريكية بتواطئ مع الليبراليات الغربية تحت ثوب مهلهل من الشرعية الدولية. وهكذا فإننا أمام انتهاك دولي منظم لحقوق الإنسان تجري ممارسته تحت مظلة القانون الدولي، أي أمام اقتران الأزمة الدولية لحقوق الإنسان مع أزمة القانون الدولي العام نفسه. ولم يعد ثوب الشرعية الدولية المهلهل قادراً على إخفاء الحقيقة.

٥٣ ناعوم تشومسكي، ما الذي يريده العم سام حقاً؟، ترجمة د. موسى برهوم (عمّان: دار الفكر للنشر